الفصل الرابع : فهم الأبعاد الاجتماعية والبيئية للأداء

أ.د /دبلة فاتح.

عناصر الفصل

1. الالتزامات القانونية: من قانون NRE إلى التوجيه 2014/95 / EUوإدارة الميزانية، وتحديد وتحليل الفروق
2. استخدام الالتزام بالإبلاغ كأداة إدارية

1. الالتزامات القانونية: من قانون NRE إلى التوجيه 2014/95 / EUوإدارة الميزانية، وتحديد وتحليل الفروق

قانون La Loi NRE (Nouvelle Règlementation Economique)

- قانون الـ NRE، الذي صدر في 15 مايو 2001 ودخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2003، هو أول قانون يلزم الشركات الفرنسية المدرجة في البورصة بنشر تقارير مالية إضافية. وبالتالي، فإلى جانب الأداء المالي والاقتصادي البسيط الذي يجب على الشركات تبريره، فهي ملزمة بالخضوع لتقارير خارج العناصر المالية.

أهداف قانون NRE 🎯

لقانون NREثلاثة أهداف رئيسية: 1. تشجيع الشفافية بين أصحاب المصلحة – أي توصيل جميع القرارات والمعلومات المتعلقة بالشركة، إلى الأشخاص المتأثرين بها بشكل مباشر أو غير مباشر؛ 2. تعزيز تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في إدارة أنشطة الشركة. 3. الحد من الآثار الضارة للعولمة والاحتباس الحراري....

- **ما هي المعلومات التي يجب تقديمها؟**

ومن أجل إنتاج تقارير كاملة خارج نطاق المالية، يفصل المرسوم الصادر في 20 فبراير 2002 محتوى المعلومات التي سيتم تقديمها. ويتم الأخذ في الاعتبار ركيزتين أساسيتين: 1. الركن الاجتماعي، والذي يتطلب معلومات عن إجمالي القوى العاملة في الشركة، ووقت العمل،...الخ. 2. الركن البيئي المتعلق بمعلومات حول استدامة أنشطة الشركة ومدى تأثيرها البيئي وممارساتها في اطار تقليل الأضرار البيئية.....

التوجيه 2014/95 La directive 95\2014

- التوجيه 2014/95/ EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 22 أكتوبر 2014 المعدل للتوجيه 2013/34/ EU فيما يتعلق بنشر المعلومات غير المالية والمعلومات المتعلقة **بالتنوع** من قبل بعض المؤسسات الكبيرة ومجموعات معينة ويأتي هذا تعبيرا عن الأهمية لمنطقة الاقتصادية الأوروبية
- تفرض على بعض الشركات الكبيرة ومجموعات معينة نشر معلومات ذات طبيعة غير مالية من أجل السماح للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين بالحصول على فكرة أكثر دقة عن تطور الأعمال والأداء ووضع الشركة والانعكاسات والاثار لأنشطتها المتعددة.

2. استخدام الالتزام بالإبلاغ كأداة إدارية

- تعزيز الشفافية والمساءلة.....
- في مارس 2017 ، أقر البرلمان الألماني (البوندستاغ) ما يسمى بالتزام الإبلاغ. مع استثناءات قليلة.

- نص **التزام تقديم تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات** على أن الشركات ذات المصلحة العامة والتي يعمل بها أكثر من 500 موظف يجب أن تنشر معلومات حول الاهتمامات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالموظفين. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على الشركات الإبلاغ عن تدابير احترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد. يتعين على الشركات المتضررة نشر معلومات الاستدامة المطلوبة للسنة المالية 2017 في 2018. ويمكن معاقبة الانتهاكات بغرامات تصل إلى 10 ملايين يورو.

https://www.dqsglobal.com/ar-ae/learn